ما هو التاريخ

كارل ج. فابر

إنّ الإجابات المختلفة على التساؤل حول ماهية التاريخ؛ تعود إلى المشكلة التي لم تجد لها حلاً مقنعاً حتى الآن؛ وهي أنَّ الكلمة تاريخ (حَدَث Geschichte) تُشير في الاستعمال اليومي كما في الاستعمال العلمي إلى أمور وقضايا متقاربة من حيث المضمون لكنها ليست متطابقة. لكننا في هذه الدراسة القصيرة مهتمون فقط بحقلين من حقول الالات الكلمة أو المصطلح[١] إننا نفرّق هنا بين أمرين: مادة التاريخ؛ وهي الأحداث الماضية؛ والتخصص الذي يدرس هذه المادة وينظّر لها أو يفهمها في سياق مترابط[٢]. فالتاريخ باعتباره إدراكاً أو شكلاً معرفياً[٣] يقتضينا عندما نريد أن نفهمه بوصفه تخصصاً ذا صيغةٍ علميةٍ أن نفرّق أو نفصل بينه وبين مادته البحتة الخام: الأحداث الماضية[٤]. والمتعارف عليه حتى الآن أن تتمّ هذه التفرقة عن طريق تسمية المادّة نفسها تأريخاً (حَدَث Geschichte)؛ لكنْ مع ذلك لا يمكن القول إنّ هذا الاتفاق الاصطلاحي قد صار شاملاً بين العاملين في حقول هذا التخصص[٥]. ثم إنّ هناك مجالاً ثالثاً من مجالات معنى المصطلح المذكور يمكن إضافته هنا؛ إنه التاريخ (الكتابة التاريخية) بوصفه ثمرةً للاشتغال بالمادة التاريخية؛ من مثل نشر مصدرٍ من المصادر أو التأريخ للتاريخ ـ على أن لا نفهم من ذلك أنّ هذه الثمرة هي صورةٌ مطابقةٌ للمادة التاريخية؛ بل إنها هذه المادّة معبَّراً عنها بواسطةٍ هي **اللغة**[٦]. وإذا دقَّقْنا في المسألة أمكن أن نقول إنَّ الكتابة التاريخية تدخل في نطاق «التاريخ النظري» لأنّ كل الفكر ـ بما فيه الاهتمام المعرفي بالتاريخ؛ مرتبطٌ تماماً بالوسط (Medium) اللغوي. ثم إنّ طريقة التعامل العلمي مع التاريخ، وطبيعة المادة المعرفية المكتَسَبَة لا تتصل فقط بخصوصية المؤرخ الكاتب ومواهبه أو قدرته على التصوير والعرض؛ لكنها تتعلق أيضاً إلى حدٍّ كبير ببُنية المادّة التاريخية ـ لذلك سنحاول أولاً أن نكوّن فكرةً أكثر وضوحاً عن هذه **المادة** ذاتها.

أول ما يَعرض في البحث هنا التساؤل عن تلك البَدَهية التي نتعامل بها مع المسألة؛ فهل صحيحٌ أنّ علم

(★) عـــن: Karl-George Faber: Theorie der Geschichtswissenschaft (München/1978) S.23 - 44.

التاريخ يملك مادةً أو موضوعاً محدّد الأبعاد؟ وهل صحيحٌ أو منطقي أنّ للمعرفة التاريخية « مادةً » مُعطاة[٧] ؟! . إنّ هذا التساؤل محقٌّ تماماً في سياق فهم علم التاريخ باعتباره فرعاً من فروع العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية التي تختلف عن العلوم الطبيعية في أنها لا تملك مادةً منفصلةً بالمعنى المعروف لذلك عن « موضوع المعرفة » . وأهمية ذلك ستبدو أثناء الدراسة خصوصاً إذا لم نفهم طبيعة « العلم » بطريقةٍ وحيدة الجانب تقصره على العلوم الطبيعية . وقد كان غادامر Gadamer آخر الذين عبّروا بتطرف عن شكّهم العميق في « طبيعة مادة » التاريخ[٨] . كتب غادامر: « يبدو أنه لا يمكن الحديث عن مادةٍ للبحث في العلوم الإنسانية بالمعنى نفسه الذي نتحدث فيه عن ذلك في العلوم الطبيعية حيث يتعمق البحث في الطبيعة باطّراد . ففي العلوم الإنسانية يبدو الاهتمام البحثي المرتبط بتقاليد مسبقةٍ متعلقا بالحاضر الخاصّ والميول البحثية للأفراد ـ وهذا الحاضر ثم هذا الميل هما دافع العمل البحثي . وعندما تحدُثُ المسألة Fragestellung نتيجة الظرفين السالفَي الذكر يبدأ الموضوع (Theme) كما تبدأ المادة (Gegenstand) بالتكون والبروز (كذا) . وهكذا فإنّ البحث التاريخي محمولٌ للحركة التاريخية التي تتضمن الحياة؛ ولا يمكن فهمه وجودياً انطلاقاً من المادة التي يُفتَرض أن البحث يجري حولها وعليها . ويبدو أنه لا وجود لمادةٍ كهذه . وهذا هو الفرق الأساسي بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية . ففي حين يمكن الحديث عن مادة العلوم الطبيعية باعتبارها ما يمكن التعرف عليه بشكلٍ كامل في الطبيعة؛ لا يمكننا أن نتحدث عن معرفةٍ تاريخيةٍ كاملة . لذلك يبدو الحديث عن (مادةٍ بحدّ ذاتها) في العلوم الإنسانية هي التي يجري عليها البحث؛ أمراً لا معنى له » .

بدايةً يمكن القول إنّ المطروح هنا على أساسٍ من النصّ السالف الذكر ثلاثة قضايا : (١) قضية المادة « بحدّ ذاتها » . (٢) قضية العلاقة بين التأريخ (الحَدَث) والتاريخ . (٣) قضية تأثر المسألة العلمية بالعصر والظروف . والذي يهمنا هنا القضيتان الأوليان أما القضية الثالثة فيمكن تأجيلها مؤقتاً مع إمكان القول إنّ الاتّجاه والاهتمام البحثيين يتأثران بالعصر والحاضر في العلوم الطبيعية ـ من الوجهتين التقنية والنظرية ـ بالدرجة نفسها على الأقل التي تتأثر بها العلوم الاجتماعية[٩] .

وتشير تفصيلات غادمر بوضوح إلى أنّ طبيعة علم التاريخ ـ رغم ما في ذلك من تناقض ـ لا تُتمثّلُ بدقةٍ إلاّ عندما نضعُ في اعتبارنا المعنى الثاني للمصطلح؛ أعني « التعامل مع التاريخ » . ذلك أنّ مصطلح المادّة هذا فضفاضٌ بحيث يشملُ تصوُّر المادة ومقابلها أي العلاقة المتأسسة على موضوع . وسنعمد هنا إلى الاستعانة بفكرةٍ لهويزنجا Huizinga دون متابعته إلى نهايتها عنده . إنه يفرّق بين التاريخ بمعناه الواسع والذي يعني الطريقة التي يدرك بها الإنسانُ العالَمَ في الماضي ومن خلاله؛ والتاريخ بمعناه الخاصّ والدقيق ـ علم التاريخ الحديث ـ باعتباره شكلاً خاصّاً من أشكال إدراك العالم هو « تركيبٌ أو إعادةُ إنتاجٍ للماضي » . فهو يزنجا أيضاً يرى أنَّ مفهوم

التاريخ كما يراه المؤرخون المحدثون هو مفهومٌ ضيقٌ جداً؛ ذلك لأنَّ الماضي فيه ليس «مُعطىً» بل يبرُزُ ويُسْتَخْرَجُ بمقاييس معينةٍ تُحدِّدُها ثقافةُ المؤرخ ورؤيته للعالم[١٠]. وعندما يمضي هو يزنجا قائلاً أنَّ «التاريخ هو الشكل العقليُّ الذي تقوم من خلاله ثقافةٌ معينةٌ بتقديم حسابٍ عن ماضيها»؛ فإنه يلتقي مع غادامر بوضوحٍ في مفهومه الواسع القائل **بكمون (حضور) التاريخ في الحياة**[١١]؛ فالتاريخ هو «ذاكرةٌ جماعيةٌ»[١٢] أو تقليدٌ يحيط بكل إنسانٍ حتى قبل التدبر حوله؛ بل ويحيا الإنسان انطلاقاً منه. فليس هناك تصرُّفٌ بشريٌّ لا يستند الى أمرٍ مضى لكنه بقي في الذاكرة؛ وليس هناك قرارٌ لا يستند إلى قرارات سابقة لا تكون هي منطلقه فقط بل هي التي تُحدِّدُهُ.

وعلينا هنا أن لا ننكر أنَّ «علم التاريخ» المعاصر بالذات يستند إلى أصول ما قبل علمية هي عبارة عن الخبرة البشرية العامة في رؤية الماضي والتعامل معه ـ والمنتظر أن تبقى لعلم التاريخ هذه الأصول ما دام علم التاريخ مهتماً بالفاعلية البشرية في الماضي[١٣]. لهذا فإنّ العمل التاريخي ليس عملاً عن الماضي طليقاً من قيود الزمان والمكان؛ لكنه هو ذاته ظاهرة تاريخية تكونت في مرحلةٍ معينةٍ من مراحل التطور العقلي البشري. ولا شكَّ أنّ «علم التاريخ» لا يختصُّ بكونه ظاهرةً تاريخيةً بل شأنه في ذلك شأن العلوم الحديثة الأخرى التي صدرت عن التجربة البشرية العامة وتمايزت في نطاقها أو سياقها بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر[١٤]. إنّ عملية الصدور والتحدُّد هذه والتي تتحدد معالمها في جانب العلوم الطبيعية بأسماء من مثل فرانسيس باكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦ م) وجاليليو جاليلي (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢ م) وكريستيان هويجنز (١٦٢٩ ـ ١٦٩٥) وإسحاق نيوتن (١٦٤٣ ـ ١٧٢٧ م) تتميز بأمرين اثنين؛ **الأول:** التحيُّد؛ فلكي نتفهم مجالات الحياة البشرية بصورةٍ أفضل علينا أن نقيم بيننا وبينها مسافةً ما. وبكلمةٍ أُخرى: إنّ على الدارس أن يميّز بينه هو نفسه بوصفه مُدْركاً؛ وبين العالم بوصفه مُدْرَكاً. **والثاني**؛ الاستيعاب؛ بمعنى أنه على الباحث أن يعالج **المادّة** المدْرَكة بالعقل المتدبِّر. إنّ هذه العملية ذات الشقين والتي تعني وَضْع مسافةٍ بين الإنسان والعالم يعبّر عنها خير تعبير عنوان كتاب رينيه ديكارت المشهور: «مقالة في الطريقة لاستعمال العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم». إنها تلك العملية التي آعتدْنا على إجمال مضامينها بمصطلح «الموضوعية»؛ أو بتعبيرٍ آخر: إنّ الإنسان في مجال العلوم المعاصرة جَعَلَ العالم مادةً للمعرفة وموضوعاً لها.

والمفيد في عملية التحيُّد النسبية هذه أنه أصبح بالإمكان تكوين صورة مُدْرَكة واضحة عن المادّة المرئية أو الملاحظة. لكنّ مصطلح «الموضوعية» الحديث نسبياً يمكن أن يجلب مُغالطةً ليست بالقليلة إذا كان المعنى أنّ الخبرة البشرية ما قبل العلمية ما كانت تملكُ مادةً أو موضوعاً [. . .].

إنّ المعرفة الموضوعية ليست إذن نتاج التفكير العلمي البحت أو حتى العلوم الطبيعية أو التجريبية. ومن

شروط المعرفة ـ أية معرفة؛ وعلى الخصوص المعرفة العلمية التي شهدت ازدهاراً في العصور الأخيرة ـ الذهاب إلى درجةٍ كبيرةٍ في العمق. وأولئك الذين يحملون على «علمية» التاريخ بزعم تأصُّله في عالم المعرفة ما قبل العلمية إنما يتجاهلون أنّ هذا هو الشأن في العلوم كلها. وليس صعباً إثبات أنَّ علوماً معيَّنةً مهما بلغ تباعُدُها عن «أوائل العقل» أو «الخبرة الحياتية العامة» هي في الحقيقة مؤسسة على التجربة البشرية العامة، وأنها بدونها ما كانت لتُبعثَ فيها الحياة. ويعرّف دلتاي Dilthey الخبرة الحياتية المذكورة بأنها «الذاكرة الفردية أو الجمعية المتصلة بمجرى الحياة الخاص» وهي تتكوّنُ ـ كما يرى دلتاي ـ من بنيةٍ من المبدئيات عن سلوكيّاتٍ ووقائع حياتية مسلَّمة باعتبارها موضوعة «تتحوّل عن طريق المقارنة بموازيات ومقابلات إلى معرفةٍ عامةٍ». لكنها تبقى ـ إذا ما نظرنا إليها في ضوء المعرفة العلمية ـ غير قابلةٍ للضبط والتقعيد[١٥]. والتجربة ـ التي هي الطريقة المختصّة في العلوم الطبيعية ـ ليست غير **حمل** السلوك البشري ـ مدقّقاً ومحدَّداً ـ على مراقبة العمليات في الطبيعة. والمنهج التاريخيُّ ليس غير تطويرٍ للخبرة البشرية وطرق التلمس المعرفي المألوفة في الحياة اليومية[١٦].

وهناك مسألةٌ تتصل **بطبيعة موضوع** التاريخ لكنها ليست في الحقيقة الموضوع نفسه. إنها واقع كون الإنسان يحيا في عالم التاريخ؛ بل هو جزءٌ منه؛ وأثر ذلك على إدراكه للعالم؛ **وكيفية** ذلك الإدراك. ومن الواضح أنه لا تستطيع نظريةٌ في علم التاريخ تجنُّبَ تقديم إجابةٍ ما على هذه الإشكالية. ولا يمكن الذهاب إلى تبسيط الأمر بالقول بوحدة **الذات والموضوع** إذ إنّ ذلك يعني إلغاء الفَرْق بين الفكرِ المشروط تاريخياً وذلك الذي له علاقةٌ بالتاريخ[١٧]. وإذا كان لا بُدَّ من التسليم بأنّ علم التاريخ متجذِّرٌ في الحياة البشرية شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية؛ فإنّ علينا أن نتفحَّص مدى مشاركة التاريخ في عملية التحيُّد والتشيء في مواجهة العالم؛ تلك المعروفة في العلوم الطبيعية. وينبغي أن نذكر بدايةً واقعةً معروفةً في تاريخ العلوم لكنها مهملة في النقاشات النظرية حول علم التاريخ؛ هي أنّ عملية التحيُّد والموضعة التي ظهرت بوضوح في العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر شاركت فيها مجالاتٌ أساسيةٌ في علم التاريخ. فقد اجتذبت البحوثُ التجريبيةُ في الطبيعة انتباه الرهبان البندكتيين ورهبان البولاند ببلجيكا فحاولوا تقليد علماء الطبيعة في بحوثهم التاريخية في مجال إعادة النظر في وثائق الكنيسة وقصص القديسين[١٨]. وقد دفع الاتجاه للتشكيك بإمكان المعرفة التاريخية أولئك الذين يمارسون التأريخ للبحث عن نهجٍ لا تعترضه الشوائب. ووجدت هذه المساعي تحقُّقَها الأول في العمل ذي المجلدات الست المُسمّى «في الدبلوماسية «De diplomatica» لجان جاك مابيلون Mabillon (١٦٨١) وفي «الورقات المقدسة Acta Sanctorum» من وضع رهبان البولند. ويتميز هذان العملان التأسيسيان بالتخلّي عن الروائية النقليدية، واللجوء إلى تأمل المرويات بطريقةٍ نقدية. وعنى ذلك عملياً النظر إلى المادة التاريخية بنقديةٍ شديدة، وتفكيك المصادر الأولية والثانوية، والاهتمام بالخطوط والوثائق والأنساب والعُملات ـ هذه الحقول التي ما تزال تبعاً لتقليدٍ قديمٍ تُعرفُ **بالعلوم المساعِدة**. وبالنظر لذلك فإنه يمكنُ القول إنّ تلك الفترة (القرن

السابع عشر) شهدت تأسيس قواعد للتاريخ والتعامل معه والكتابة فيه ما تزال في خطوطها الكبرى هي هي حتى اليوم[١٩].

وإذا كان القرن السابع عشر قد شهد رَفْعَ الكتابة التاريخية إلى مستوى الكتابة العلمية، فإنّ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد شهدا في مرحلة التاريخانية توسيعاً لمجال التاريخ وموضوعه. وحسبما يرى Meinecke ماينكه في دراسته عن **التاريخانية**[٢٠] فإنّ أهمَّ ما أتت به ذلك التمييز الحادّ بين علم التاريخ والعلوم الأخرى. وبعبارةٍ أخرى: مع التاريخانية تركّزتْ مسألةُ فهم المُفرَد والفريد والخاصّ في عالَم التاريخ بوصْفها واجب المؤرّخ ومهمته ـ وهكذا انفصل التاريخ بوصفه علماً عن منظومات اللاهوت والفلسفة والقانون، وعن تعميمية العلوم الطبيعية. لكنّ هذا الفهم لطبيعة التاريخانية يتجاهل أنه معها عرف العالَم المعرفي للمؤرّخ أفقاً لم يكن له من قبل. فليس بغير معنىً أن تكون **الكشوف الجغرافية** التي عرّفت الأوروبيين بالعالم وساعدتهم على امتلاكه بدأت قبل **الكشوف العلمية** بقرنٍ كامل. فكان مفهوم العلم أو الحياة باعتبارها «منبعاً للمعرفة» (ذلتاي Dilthey) والذي ساد منذ القرن السادس عشر وعبر حقبة النهضة ناتجاً عن أنه أُتيحت للعالم والمؤرّخ منذ ما قبل القرن الثامن عشر (عصر نشأة التاريخانية) فرصة توسيع مجال رؤيته للعالم والذات عن طريق تأمُّل الثقافات الغريبة غير الأوروبية في إيران والهند والصين، وعالم «البرابرة» بأمريكا. إنّ هذا التعرف على البلدان الغريبة والثقافات الغريبة والماضي الغريب ـ لم يؤدّ فقط إلى اتّخاذ هذا كلّه موضوعاً للدراسة، بل تجاوز الأمر ذلك عن طريق المقارنة، إلى النظر للتاريخ الأوروبي ذاته من مسافةٍ معينةٍ بتحويله إلى «موضوع». إنّ هذا الأمر كان إنجازاً كبيراً من إنجازات التاريخانية (Historimus) لا يمكن تجاهُلُه.

اتّسع مجالُ علم التاريخ إذن في القرون: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. واتجاه هويزنجا Huizinga إلى أنّ هذه القرون شهدت تضييقاً لمفهوم التاريخ المعنّي به الجانب العلمي للأمر. فقد خرج من المجال العلمي للتأريخ الانشغال غير النقدي بالماضي كما خرجت النزعةُ المائلةُ للتمسُّك بالماضي دونما تأمُّل مُحايد. وذهابُنا إلى القول باتساع مجال علم التاريخ نعني به أنَّ التاريخ قبل القرن السابع عشر كان مقصوراً على التأريخ للذات وما قاربها. **والبرابرة**، على سبيل المثال ـ والمصطلحُ نِسْبيّ كما هو معروف[٢١] ـ كان يجري الاهتمامُ بهم في المرحلة السابقة على التأريخ العلمي بقدر ما تكون علاقتُهم **بالمتحضرين** سلباً أو إيجاباً، أو باعتبارهم جيرانهم. وهذا الاقتصار على التاريخ الخاصّ هو ما يعنيه هو يزنجا عندما يُحدِّدُ **التاريخ**، دون أن يذكر النتائج، فيقول: إنّ التاريخ هو شكل عقليٌّ تحاولُ عن طريقه ثقافةٌ ما أن تقدّم حساباً عن **ماضيها**. أما منذ التاريخانية فإنّ المؤرخ مهتمٌّ بماضي كل الأمم لا بماضي أمته فقط[٢٢]. وبالنسبة لما حدث في القرن الثامن عشر بأوروبا فإنّ ذلك كان يعني التحوُّلَ عن المفهوم المسيحي لتاريخ الخلاص إلى المفهوم الإنساني للتاريخ العالمي الذي يتركّزُ في تتبُّع

التطوُّر الثقافي للبشرية من البدائية إلى الرّشد والحرية والحضارة. وقد عنى هذا ليس التقليل من شأن التاريخ بشكلٍ عامٍّ بل من شأن التقاليد الخاصة[٢٣]. وتغيُّر الشكل هذا كانت له نتائجُ تناولت قضية مادّة «علم التاريخ»؛

١. كان الماضي الخاصّ رابطاً أو كان هو المقياس. أما في عصر التاريخ العلمي فإنّ هذا الماضي الخاصّ يفقد قيمته أو أنَّ قيمته تتضاءل بحيث يصبح ماضياً بين **مواضي كثيرة. أمّا «التقليد** Tradition» فإنه قد يحتفظ بسيطرته[٢٤] باعتباره «حاضراً مستمرّاً» ليس من واقع اكتسابه مشروعيةً باعتباره تاريخاً بل من خارج مشروعيته التاريخية[٢٥]. فعند المؤرّخ العلمي يَحِلُّ مَحَلَّ التقليد المقيِّد التحيُّزُ للمادّة؛ ذلك الذي سمّاه نيتشه Nietzsche في التأمّل الثاني من «التأمّلات غير المعاصرة» بشكلٍ ساخر: «التاريخ بوصفه مُحايداً = خُنثى»؛ وذلك تحت تأثير وضعية القرن التاسع عشر[٢٦]. وإذا كان التاريخ الخاصُّ قد ظلّ مادةً للبحث فإنّ ذلك يعودُ لسببين؛ **الأول** تجذُّر التاريخ في الحياة في المعرفة ما قبل العلمية. **والثاني** صعوبة إقامة حدودٍ واضحةٍ بين الماضي الخاصّ والمواضي الأخرى وإن بشكلٍ تقريبي[٢٧].

٢. إنّ انحلال الطبيعة المُلزِمة للتقليد تعني أنّ الماضي باعتباره موضوعاً للمعرفة قد انفصل عن الحاضر. هنا يدخل إذن التشيء أيضاً رغم أنَّ حدود التشيء هذا تبقى رهناً بأمورٍ كثيرة. وعندما يذكر غادامر Gadamer أنّ «ماهية التاريخ» تكمن في «النهضوية التاريخية القادرة»؛ فإنما يقول بعبارةٍ أخرى إنها تكمن فيما يُواجهُ علم التاريخ[٢٨]. وعلينا أن نفهم هذا بشكلٍ سلبيٍّ؛ ذلك أنَّ العلم لا يستطيع أن يرفع **القيمة** الكامنة في **تقليدٍ** معيَّنٍ كما أنه لا يستطيع أن يعطيها مشروعيةً ما[٢٩].

هناك إذن شكلان من أشكال التعامل مع التاريخ ما يزالان موجودين؛ **الأول** يهدف إلى بحث الطبيعة المُلزِمة للتقاليد والصُوَر التاريخية؛ وهو ما سمّاه هو يزنجا: «تقديم كشف حساب». **والثاني** البحث العلمي للماضي مطلقاً. وهذان الشكلان شديدا الاتصال والتفاعل وهما يتعايشان في علم التاريخ المعاصر؛ وإن كان هناك ميلٌ لتقديم الشكل الثاني على الأول. ويقودُنا هذا إلى فهم التغيّر الحاصل في النصف الثاني من القرن العشرين. ففي حين يشهد علم التاريخ ـ شأنه في ذلك شأن سائر العلوم ـ ازدهاراً من حيث التنظيم وعدد المشتغلين ونوعية الدراسات المنشورة؛ يتراجع الوعي التاريخي العام فيما يشبه أن يكون «تعباً تاريخياً» أو اعراضاً واعياً عن التقاليد المُلزِمَة؛ وبذلك تفقد هذه التقاليد دورها المعتاد بوصفها صورة تربوية ـ أو أن هذا الدور يطرأ عليه التغييرُ التدريجي. وعندما تعتقد بعضُ المؤسَّسات التقليدية بمناسبة ذكرى مئوية ما أو يعتقدُ بعضُ المؤرِّخين أنّ من مهمّات المؤرِّخ فحص مسألة الارتباط بالماضي؛ فإنهم يتجاهلون القوة المتصاعدة للعلوم الحديثة. وهكذا يكونُ التساؤلُ عن مدى الأثر السلبي للمعرفة التاريخية الحديثة على «ضياع التاريخ» ـ حسب

تعبير الفرد هويس A. Heuss مشروعاً؛ لكنه يقع خارج نطاق البحث العلمي التاريخي[٣٠]. وليس كافياً لتعليل التاريخ الذهاب مع غادامر إلى أنّ من مهماته إعادة الاعتبار إلى الأحكام المسبقة ـ أو بتعبير آخر: التقاليد. وإذا كان هرمان هايمبل H. Heimpel يرى أنّ واجب التاريخ «حفظ تقاليد الخلاص والسلام واستنقاذها»؛ فإنه إنما يخلط بين المهمة التدقيقية الوضعية للعلم؛ والجهود النفسية والاجتماعية في مجال فلسفة التاريخ واللاهوت. وقد يمكن جَمْعُ الأمرين في سياقٍ واحد؛ لكنّ هذا الجمع او هذا الاعتقاد بإمكانه ليس نابعاً من داخل علم التاريخ. وعلينا أن لا ننسى أنه مقابل كل عزاءٍ أو عبرة مهدِّئة يقدِّمُها حَدَثٌ تاريخيٌّ ما تبرُزُ أحداثٌ ومشكلاتٌ تاريخيةٌ تنشُرُ الاشمئزاز والرُّعْب ـ خصوصاً عندما ينزع المؤرِّخ غطاء النسيان عن بعض ما كان.

إنّ عودةً متأنيةً إلى «تاريخ العلم» تُساعد على إزالة كل الشكوك حول تحول مادة التاريخ العلمي. «إنّ التأريخَ الذي يُهمُّ المؤرِّخ يشمل العمل الإنساني والآلام الإنسانية في الماضي»[٣٣]. ولكي لا يحدث لَبْسٌ بين هذا التعريف؛ وتلك التعريفات التي تهتمُّ بالظواهر الاجتماعية/الثقافية والأخرى الاجتماعية/السياسية في التاريخ؛ نُشير هنا إلى أنّ تحديد التاريخ بأنه «شاملٌ للعمل الإنساني والآلام الإنسانية» يعني أنَّ الإنسان هو «حيوانٌ سياسيٌّ» أو كما يقول ماركس Marx «هوية عامةٌ واقعية»؛ وبذلك يشملُ التعريفُ السالفُ الذكر الظواهر التي ذكرناها.

وهناك مذهبان في تضييق مجال التاريخ عن طريق تضييق مادّته أو تحديدها ـ ولا يسعُنا هنا إلاّ أن نرفُضهما. أمّا المذهبُ الأولُ فإنه يرى في التاريخ تاريخ الإنسان الذي يُحسنُ الكتابة؛ وبذلك يُلغي ما قبل ذلك ـ وهذا المذهب كان اتجاه جماعةٍ من المؤرخين القُدامى المتأثرين بالفلسفة[٣٤]. وأما الثاني فإنه يرى في التاريخ تاريخاً للفكر كما يقول كولنجوود[٣٥] Collingwood. وكلا المذهبين ـ كما أسلفنا ـ يضيِّقان مجال التاريخ. والواقعُ أنه في كل الأحوال فإنّ مسألة معالجة «ما قبل التاريخ» تتعلق بالمنهج أكثر من أيّ شيءٍ آخر. أما إذا أردنا حذف المسألة نهائياً فإنَّ ذلك يحرمُنا إمكانية دراسة التاريخ الإنساني نفسه بطريقةٍ مُجْدية. وإذا أراد مؤرِّخٌ ما أن يتتبع تاريخ طبقةٍ قائدةٍ في مجتمعٍ ما عَبْر العصور فإنَّ عليه أن يبحث عن منهجٍ أو قاعدة وشروط يستند إليها في تصويره المترابط. إنّ عليه أن يبحث أصولها الاجتماعية والمهنية والجغرافية. وقد يكونُ عليه أن يدرس أصلها الإثني عندما تكون تركيباً فوقياً من عدة إثنيات تاريخية. ثم يكون عليه أن يبحث أسباب سلطانها المتغيّر عبر الحِقَب في الحياة الاجتماعية والسياسية، وطريقة استقرار أفرادها وسلوكهم في المجالين الطبيعي والتاريخي، والتقليد الذي كان القادةُ هؤلاء يؤسِّسون عليه سلطتهم في سياق تضامُنهم الداخلي ورؤيتهم لأنفسهم، وآيينهم في حفظ مُلْكهم[٣٦]. إنّ أسئلةً وإشكالياتٍ كهذه تُواجه المؤرّخ في كل آنٍ، وتجعلُ من المستحيل عليه أن يفهم التاريخ باعتباره تاريخ الفكر. وحقيقة أنّ الوقائع التاريخية تلعب دور المُحدِّد في الفاعليات الإنسانية ـ

الموقف الإنساني[٣٧] ـ ؛ وأنّ هذه الوقائع تستخدم الإدراك البشري كوسيط للوصول إلى الوعي ؛ لا يجعلُ منها فعلاً فكراً بشرياً بحتاً[٣٨] . ولأنّ الإنسان عبارةٌ عن روحٍ غير مكانية وجسدٍ عضويٍّ ـ وهو في فعاليته الخارجية يعملُ كوحدةٍ واحدةٍ أياً كان رأيُنا في علاقة الجانب الروحي والعصبي بالعضوي فيه ؛ يبدو قَصْرُ مهمة المؤرِّخ على « الوعي بفكرة الماضي » نظراً أحاديَّ الجانب[٣٩] .

ويكون علينا هنا أن نبحث مفهوم « الماضي » بطريقة دقيقة ؛ خصوصاً أنه يرتبط بموضوع « الزمان » ؛ ذلك الذي اعتُبر دائماً المجال المُحدَّد لعلم التاريخ . إنّ المفرد Geschichte يأتي من geschehen بمعنى حَدَثَ ؛ ويمكُننا بالفعل القولُ إنّ التاريخ هو عبارةٌ عن التغيرات في الزمان الحادثة نتيجة العَزْم الإنساني[٤٠] . لذلك فإن **الحديثة والزمانية** كثيراً ما استُخدما بوصفهما مُترادفَين[٤١] . ويجري الحديثُ عن « عصور »[٤٢] . وترد في علم التاريخ مصطلحاتٌ من مثل **استمرار وانقطاع** ؛ ويُعنَى بها عادةً تصرُّفات معينة في الزمان عبر آمادٍ طويلةٍ وجوداً وعدماً[٤٣] . وحسبما يرى برغسون فإننا نفرّق بين الزمان المعيش عليه وذلك المُعاش والحقُّ أنّ عامل الزمان يلعب تدريجياً دوراً أكبر في العلوم الدقيقة . ففي علم الأحياء (بيولوجيا) يظهر ذلك من خلال نظرية النشوء والارتقاء . وفي الفيزياء من خلال دراسة ظواهر في **الزمان** حيث نقعُ على مسألة التعاصُر ؛ وكذا في النظريات حول نشأة الكون ـ وهذا بغضّ النظر عن بعض العلوم المرتبطة بالزمان أصلاً من مثل الجيولوجيا . ويعني هذا أنّ علينا أن نكون أكثر حَذَراً في التأكيد على ارتباط علم التاريخ بالذات بالزمان . ولا شكّ أنّ هذا الربط الذي كان محكماً بينهما يعود في الأصْل لتلك المرحلة ما قبل العلمية في رؤية التاريخ ؛ حيث كان يجري النظر إلى الماضي باحترامٍ كبيرٍ ، كما يجري تسويغ تقاليد معينة على أساسٍ من قِدَمِها وعراقتِها . أما في علم التاريخ الحديث فإنّ مسافةً ما تقوم بين المؤرّخ والزمان في الوقت الذي يُحاول فيه المؤرّخ ضرب الحواجز بين الذات المدركة والموضوع المدرَك[٤٤] . إنّ رؤية **الزمان** بوصفه ماهيةً متعددة الأبعاد ؛ تحظى باعترافٍ واضحٍ بين المؤرخين المعاصرين[٤٥] .

لكن ؛ ماذا يعني بالضبط أن يكون الانشغالُ بالأحداث الماضية هو موضوع التاريخ العلمي ؟

١ . إنّ كل فعلٍ إنسانيٍّ ماضٍ ، وكلّ حَدَثٍ تاريخيّ ؛ حدّد نفسه حال وقوعه ؛ إذ من بين سائر الإمكانات التي كانت متاحةً في ذاك الحاضر اختار الفاعل أو الفاعلون أمراً واحداً فقط فخفّض هذا الخيارات إلى خيار واحدٍ ؛ هو ما حدث . وما كان قد تحدّد إذ وقع ؛ ولا يمكن الغاؤه كما لا يمكن الرجوعُ عنه ولا يمكن الرجوع عمّا بين العزيمة والواقع . وقد عبّر ڤِتْرام Wittram عن هذه الكائنة بقوله إنّ المؤرخ « مهمته سَكَنُ مُدُن الموتى . . . وقد نُحاول بفنيةٍ كبيرةٍ أن نُعيد الحياة للطلعة البادية ؛ لكنّ الواقع أنّ الفم يبقى مقفلاً ، والضحك يبقى جافاً ؛ كما أنّ الصَرْخةَ تبقى مختنقة »[٤٦] . والحقُّ أنّ هذا الوصف يبقى أصدَق من ذاك المتحدِّث عن

«الماضي الحيّ» أو عن حوار المؤرّخ مع الماضي[٤٧]. مع ذلك يشمخ الماضي الى حدّ ظُهوره في الحاضر بالأحداث أو الوقائع التي خلّفها له أو التي تترك آثارها على الحاضر وفيه. ويمكن القولُ مع بعض التأكيد أنّ هذه القطعة أو تلك من الماضي ستُشارك في تحديد مسار الحاضر والمستقبل. هكذا لا يكون الماضي «مُنْجَزاً» بل يبقى ذا معنًى بالنسبة للحاضر أيضاً[٤٨]. غير أنّ هذا كله لا ينبغي أن يصرف أنظارنا عن عدم إمكانية حدوث الماضي مرةً أخرى أو تكراره. أما ما وصل الينا من الماضي فإنّ مهمة التعامُل معه تعودُ الينا في الحاضر والمستقبل لكنّ ما ننسبُهُ للماضي من آثارٍ على الحاضر كثيراً ما يكونُ فكرتنا أو صورتنا عن ذلك[٤٩].

إن مانشرُح به كتابات ماركس الشابّ أو ما ننسِبُهُ إليها من تأويلات لا يغيِّرُ من واقع أنّ ماركس نفسه لم يعد يستطيع شيئاً إزاء ذلك. إنّ موتَ الماضي يفتح المجال واسعاً لاستغلاله. إنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه. ومهمةُ المؤرّخ الأخلاقية بذل الجهد لعرض صورةٍ غير مشوّهةٍ عن الماضي وحمايته من كُلّ احتكارٍ أو استغلال. ولا تحظى مهمتُهُ هذه بترحيبٍ من أحد.

٢. صحيحٌ أنّ الماضي «مضى بخيره وشرّه» لكنه لا يتحوّل إلى مادةٍ ميتة أو سلبية. ولا يعني هذا أنّ الحاضر يُلقي أضواء على الماضي أو يكشفُ عن أبعاد جديدةٍ له. ذلك أنه من خلال التأويل والتفسير التاريخيين يكشف المؤرِّخ فقط عن جزءٍ من أبعاد مادّة الماضي كانت حاضرَةً من قبل. بيد أنّ أمراً له معناه ينبغي أن يُلاحَظَ هنا: إنّ الماضي ينمو في كُلِّ لحظةٍ من خلال أعمالٍ انسانية جديدة ـ ويعني هذا أنّ الماضي ينمو من ناحية الكمّ. كما يعني أنّ هذا الماضي النامي كمياً يتعرضُ لتغيرٍ كيفيٍّ نامٍ تدريجياً أيضاً. والنمو التدريجي اللاحق ينضمّ للسابق الموجود أو يضمه في سياقه؛ وقد يكون أثره القريب ضرب آثار الماضي البعيد. والحقيقة القائلة إن مفهوم التاريخ يتناول «الماضي وآثاره» تضيف للمسألة بعداً جديداً. فالمؤرِّخ لا يستطيع أن يتناول من الآثار غير ما وصل إليه في حاضره. ولذلك يصح القول إن كل جيل عليه ان يعيد كتابة التاريخ من جديد. إن الماضي غير منجز. وهو مفتوح للأمام؛ ولهذا فإن كل كتابة تاريخية هي ناقصة ومؤقتة.

هناك نتيجةٌ أخرى تترتب على استمرار الماضي مفتوحاً. فالحَدَثُ الماضي ليس متشابها لأنه ماضٍ، إذ إنه يشملُ متغيرات قصيرة المدى أو بعيدة. ولذلك فإنّ النموّ المستمرّ للماضي يُرغم المؤرخ على ابتداع طرح أسئلةٍ جديدةٍ دائماً للتعامُل معه في مواجهة «متغيرات الشكل في التاريخ»[٥٠]. ونلاحظُ هنا استطراداً أن الماضي القريب قد يُلقي أضواء على الماضي البعيد ولذلك فإنّ التساؤلات الجديدة تَردُ عليه أيضاً. هكذا يتغير **علم التاريخ** مع تغيُّر الماضي المتنامي. ونذكِّرُ هنا بالنموّ النوعي والكميّ الذي حظيتْ به العلومُ الاجتماعيةُ من خلال تَسارُع عمليات التغير الإجتماعي، أو متابعةً لعملية التغير الاجتماعي[٥١].

٣. إنّ المؤرّخ لا يستطيع تتبُع الماضي إلاّ في الحاضر وبشكلٍ غير مُباشر. ذلك أنّ الماضي مضى وانقضى ولم تَعُدْ مُراقبتُهُ ممكنة[٥٢]. ولا يغيِّر من هذه النتيجة شيئاً كونُ التاريخ قد يكونُ تاريخاً حديثاً أي «تاريخاً

معاشاً »؛ ذلك أنّ المعاشَ والمراقَب يحتاجُ لتركيبه وتأويله إلى مناهج تجعلُ من التاريخ تاريخاً غير مباشرٍ إلى حدٍّ ما . إنّ هذا التأويل غير المباشر للتاريخ في الحاضر يصدُقُ من ناحيتين:

أ . كل إنسانٍ لا يستطيعُ الحكم على أعمال إنسانٍ آخر في الحاضر أو الماضي إلاّ من خلال تجربته هو الحاضرة . إنّ التأويل التاريخي دون عودةٍ للخبرة الحياتية الشخصية والعمل أو التفكير الشخصي أمرٌ غير ممكن . إنّ هذا يعتبر شرطاً ضرورياً من شروط التاريخ العلمي[٥٣] .

ب . إنّ الاتّصال بالماضي التاريخي يكون ممكناً فقط من خلال آثاره في الحاضر . من خلال المصادر . ولأنّ المصادرَ لا تَعرضُ الماضي إلاّ بطريقةٍ ناقصة؛ فإنّ المؤرّخ لا يستطيع إلاّ أن يعرض صورَةً ناقصةً له . وعندما يُقَالُ أحياناً إنّ على المؤرّخ أن يَسدّ الخروق في صورة الماضي لصالح تاريخ مستمرٍّ وكامل؛ يكونُ علينا أن نُجيب إنّ المؤرّخ لا يستطيع أن يفعَل ذلك، إلاّ إذا كانت هناك وسيلةٌ لذلك في الحاضر . وفي حالة كهذه فإنّ كل ما يستطيعه المؤرّخ أن يعبّر عن تخمينات معلَّلةٍ بطريقةٍ معقولةٍ قد تستندُ إلى السلوك البَشَريّ العاديّ في ظروفٍ مشابهة . وحقيقةُ أنّ **الحاضر كالماضي** لا يعرفُ واقعةً سُجِّلت أو وُعيت بصورةٍ كاملةٍ لا يعني فارقاً نوعياً بين علم التاريخ والعلوم التجريبية . ذلك أنّ هذا النقص الواصل إلينا في المصادر يجري التعويضُ عنه في مجال رسم الصورة التاريخية المقنعة عن طريق البقايا التي بلغتنا في الواقع . والحقُّ أنّ هذه البقايا الواقعية والنتائج المؤسّسة عليها فقط يمكن إخضاعُها لبحثٍ عمليٍّ دقيق[٥٥] . وهذه الآثار المُتجاوزة للزمان هي التي تحدّ من اعتماد المؤرّخ على الأقاصيص والإشاعات؛ وترفعُهُ عنهما .

وقد اعتدنا تقليدياً على التفرقة بين التاريخ العامّ الذي يمارسُهُ المؤرّخ؛ وتلك العلوم التاريخية المُساعِدة التي تُذكَرُ مقرونة بمجالات اهتمامها ويُمارسُها المتخصصون في تلك المجالات العلمية؛ من مثل التاريخ الحقوقي، والتاريخ الكَنَسي، والتاريخ الاقتصادي، والتاريخ الفنّي والأدبي[٥٦] . بيد أنّ هذه التفرقة ذات توجُّهٍ عمليٍّ فقط ولا يمكنُ تسويغُها نظرياً ولذلك تكثُرُ الاختلافات حولها بين المُنَظِّرين . ولأنّ كُلّ ظاهرةٍ ثقافيةٍ لا يُمكنُ معالجتُها إلاّ في سياقِها التاريخي؛ ولأنّ الظاهرةَ لا تشكّل وقتياً استمراراً فقط؛ بل تظلُّ عملياً كذلك؛ فإنّ أيَّ تأريخ يبقى تأريخاً لبُعْدٍ واحدٍ أو تأريخٌ واحدٌ من ضمن عدة إمكانيات[٥٧] . ويعني هذا أنه لا يمكنُ ممارسةُ الكتابة التاريخية إلاّ من ضمن اختيار مسبقٍ لمجالٍ مُحدَّدٍ؛ هكذا يكونُ « العرضُ العامُّ » عَرْضاً لترجمة شخصٍ أو فئةٍ معينةٍ أو بلدٍ معيّنٍ أو دولة أو حقبة . وهذا « العَرْضُ العامُّ » نفسُهُ لا يمكنُ أن يكون شاملاً أو كاملاً بأي حال . وعلى كُلّ مَنْ يحاولُ كتابة « تاريخ عالمي » أن يختار ويحدّد منهجه منذ البداية؛ بما يتضمنه ذلك من احتفاظٍ بمادةٍ معينةٍ وغضّ النظر عن بقية المادّة لكي يبقى التأريخُ علمياً[٥٨] .

ويبدو مهمّاً بالنسبة للمؤرّخ التعامُلُ الصّحّي والدقيق والواعي مع العلوم التاريخية المُساعدة في مجال تدعيم

بحثه التاريخي الأساسي. إنّ هذه الاستعانة مشروعةٌ وضروريّةٌ ولا تتصلُ منهجياً بالتقليد المقيِّد الذي تحدَّثْنا عنه سابقاً. إنّ على المؤرخ المعاصر أن يكون قادراً على التعامُل مع «علوم العصر» من موقع الفهم والقدرة على الاستفادة؛ ويقتضيه هذا اطّلاعاً غير عابرٍ على أهمّ مجالاتها[٥٩]. إنّ كُلّ علمٍ هو بالنسبة للعلم الآخر المُجاور في مجال الاهتمام علمٌ مُساعِدٌ؛ دون أن يؤثّر ذلك على استقلالية العلم نفسه. واهتمامات المؤرّخ الحاضرة والعصرية لا تعني حِرمان مؤرِّخٍ آخر من الاهتمام **بالماضي** بحدّ ذاته وبغير ما اعتبارٍ لعلاقةٍ ما له بالحاضر[٦٠].

وأودُّ في نهاية هذه المحاولة أن أُشيرَ إلى تحديدٍ معيَّنٍ في مجال الاهتمام التاريخي دون أن يعني ذلك استيفاء الكلام حوله. فاهتمام علمٍ مُساعدٍ ما بماضٍ ما قد لا يكونُ سببُهُ أنه **مضى** أو أنّ له علاقةً معيَّنةً بالحاضر؛ بل قد يكونُ سببُه أهمية الموضوع لمجالٍ ثقافيٍّ معيَّن. أما بالنسبة للمؤرّخ فإنّ مجال اهتمامه الرئيسي هو «الكَوْنُ الماضي». لكنْ لأنّ المؤرّخ لا يستطيع أن يتناول مادته بالترتيب والتركيب بغير وسائل فكرية وعملية مُعاصرَة. ولأنّ العلوم الاجتماعية لا تستطيع تناول الظواهر إلا في الزمان ولذلك تحتاج إلى التاريخ كما يحتاج علم التاريخ نفسه إليها ـ لهذين السببين؛ فإنّ الفواصل بين علم التاريخ والعلوم الإنسانية الأُخرى تبدو نسبيةً وسهلةَ التجاوز.

الحواشي

(١) Alwin Diemer, Beiträge S. 192 - 197.

(٢) هناك من يُحاول التفرقة بين «التاريخ النظري»، و«البحث التاريخي»، والتاريخية؛ انظر:

- Romein, Theoretical History; in: JHI IX, 1948. S. 53-64.
- Anderle, Theoretische Geschichte S. 50 f.

(٣) Schieder, Geschichte als Wissenschaft S. 15.

(٤) Diwald, Das historische Erkennen S. 58 f.

روتْفَلز يرى أنّ **المصطلح** يشمل «موضوع العرض وعَرْض الموضوع: فالتاريخ إنما هو التأريخ»!؛ انظر:

Fischer - Lexikon Geschichte S. 7..

(٦) انظر التقسيم الثُلاثي عند كِرْن:

Kirn, Einführung in die Geschichtswissenschaft S.7.

(٧) يقول هويس Heuss إنَّ التاريخ كعلم يملك موضوعه مثل أي علمٍ آخر؛ انظر:

- Heuss, Verlust der Geschichte S. 6-12.
- Meinecke, Von der Krisis des Historismus (1942).

(٨) Gadamer, Wahrheit und Methode S. 268 f.

(٩) لنقرأ ما كتبه عالم الفيزياء النووية روبرت ج. أوبنهايمر في العام ١٩٦٢ بمجلة Encounter بعنوان: «في العلم والثقافة».

(١٠) من الملاحَظ أنّ كل الذين درسوا مصطلح التاريخ يتغاضون عن الفرق بين التاريخ (History) والحَديثة (Geschichte)؛ لكنهم يعودون أثناء البحث فيتخلّون عن الحَديثة لصالح مصطلحات مثل الماضي والتقليد والذاكرة. وانظر:

Huizinga, Uber eine Definition des Begriffes Geschichte; in: Im Banne der Geschichte S. 104.

(١١) Gadamer, Wahrheit und Methode S. 223-225.

(١٢) - Heuss, Zur Theorie S. 52.
- Landgrebe, Das philosophische Problem des Endes der Geschichte; in: phänomenologie und Geschichte S. 198 f.

(١٣) Dilthey, Der Aufbau der geschichtlichen Welt. S. 157-160.

(١٤) Marwick, The Nature of History S. 25.

(١٥) Dilthey; op. cit. 159, 162.

(١٦) هذا ما يذكره أيضاً روتّاكر؛ لكنني لا أستطيع قبول نتائجه تماماً؛ انظر:
Rothacker, Die dogmatische Denkfarm S. 285 f.

(١٧) Diwald, Das historische Erkennen S. 6, 11.

(١٨) - Srbik, Geist und Geschichte I, 97.
- F. Smith-Fussner, The Historical Revolution, London 1962.

(١٩) Armin Wolf in: Fischer-Lexikon Geschichte S. 65 ff.

(٢٠) Meinecke; op. cit.

(٢١) julius Juttner, Hellenen und Barbaren. Leipzig 1923.

(٢٢) Ritter, Die Aufgaben der Geisteswissenschaften S. 30 f.

(٢٣) Wagner, Der Hstoriker und die Weltgeschichte S. 44-50.

(٢٤) Heimpel, Der Mensch in seiner Gegenwart S. 22-30

(٢٥) Apel, Szientistik S. 34 f. und 37.

(٢٦) Nietzsche, Vom Nutzen und Nachteil der Historie für das Leben, in: Ges. Werke VI, 270 f.

(٢٧) Wittram, Das Interesse an der Geschichte.

(٢٨) Gadamer, Das Problem der Geschichte in der neueren deutschen Philosophie, in: Kleine Schriften I, 9 f.

(٢٩) انظر ما بعد.

(٣٠) Heuss, Verlust der Geschichte

(٣١) Gadamer, op. cit. 261.

(٣٢) Heimpel, Der Mensch in seiner Gegenwart 163.

(٣٣) هو ما قاله كولنجوود وهويس تقريباً؛ انظر:
- Callingwood, Philosophie der Geschichte 16.
- Heuss, Verlust der Geschichte 6 f.

(٣٤) انظر نقداً محقاً لذلك؛ Anderle, Theoretische Geschichte S. 22 f.

(٣٥) يذكر كولنجوود تعريفاً للتاريخ يربط فيه بينه وبين الحديثة السالفة الذكر متبعاً في ذلك كروتشي؛ انظر:
- Benedetto Croce, Die Geschichte des Denkens.
- Collingwood, op. cit. S. 226.

(٣٦) قارن بأمثلةٍ لمثل هذه الدراسات:
- N. Preradovich, Die Führungsschichten in Osterreich u. Preussen (1804-1918). Wiesbaden 1966.
- J. Tudesq, Les Grands Notables en France (1840-18349), Paris 1964.

(٣٧) عن مصطلح «الموقف» باعتباره «الوحدة الأساسية للتاريخ». قارن:
Hedinger, Subejektivität und Geschichtswissenschaft S. 77-144.

(٣٨) يتحدث كولنجوود عن مَثَلٍ لذلك في فكرة الشيطان عند الإنسان البدائي؛ إذ لم يكن مجرد فكرة؛ بل متشخّص فعّال في نظر البدائيين ـ وعلى المؤرّخ لذلك أن يعتبره فاعلاً في مثل هذه الظروف. بيد أنّ هذا غير مقنع؛ إذ إنّ المؤرّخ لا يتبنّى لاحقاً وبغير شرط ما اعتقده أناسٌ واقعةٍ ما.

(٣٩) أنظر أيضاً: Hampl, Grundsätzliches S. 338-340.

(٤٠) Schaaf, Geschichte und Begriff S. 6 f.

(٤١) Bauer Geschichtlichkeit.

(٤٢) انظر دراسة W. Kamlah عن «العصر الحديث»، و«العصر الحديث المبكر»، و«العصر»؛ في Saeculum 8, 1957. S. 213-331

(٤٣) Lowith, Mensch u. Geschichte S. 163.
حيث يقول «إنّ فكرة الاستمرار هي الشكل الأساسي للتاريخ وللحياة التاريخية».

(٤٤) Heuss, Verlust der Geschichte S. 42 f.

(٤٥) أنظر ما بعد.

(٤٦) Wittram, Das Interesse S. 15 f.

(٤٧) Ritter, Lebendge Vergengenheit u. Carr, Was ist Geschichte S. 30.

(٤٨) Hedinger, Subgektivität und Geschichte S. 116.

(٤٩) المصدر نفسه ص ص ٣٤٨ ـ ٣٥٢. وانظر: Droysen, Historik S. 205.

(٥٠). Huizinga, Über eine Formveränderung der Geschichte seit der Mitte des XIX. Jhs., in: Im

Banne der Geschichte S. 107-130. - Conze, Die Strukturgeschichte S. 118-19.

(٥١) Hans Ubich Wehler (Hrsg.), Moderne deutsche Sozialgeschichte. Koln Berlin 1966.

(٥٢) Droysen, Historik S. 20 - Diwald, Das historische Erkenennen . 67.

(٥٣) Berlin, The concept of Scientific History, in: Dray (Hrsg.), Philosophical Analysis and History S. 41.

وانظر ما بعد، عن « الخبرة الحياتية ».

(٥٤) Collingwood; op. cit. S. 248 f.

(٥٥) Gottschalk, in: Derselbe (Hrsg.), Generalization in History S. V.

(٥٦) Brandt, Wetkzeug des Historikers S. 20 f.

(٥٧) Popper, Das Elend des Historismus S. 64.

(٥٨) Heuss, Zur Theorie der Weltgeschichte S. 15 ff.

(٥٩) على هذا الأساس تجري التفرقة بين العلوم التاريخية المساعدة والتاريخ العام

(٦٠) يذهب Conze إلى أنّ علم التاريخ ينبغي أن يتحول إلى علمٍ مُساعدٍ أومن العلوم المساعدة للعلوم الاجتماعية .